

نظرات في صحيح البخاري، (كتاب الإيمان) (دروس كُتبت ألقبها في مركز

مصعب بن عمر بعجمان سابقاً

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَالَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. X
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِنَّا وَآنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران
102].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالنَّارَ حَامًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
[النساء: 1].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70-71].
أما بعد:

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُّ محمدٍ، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلِّ محدثة بدعة، وكلِّ بدعة ضلالة، وكلِّ ضلالة في النار.

إنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ الْعَمِيمَةِ الَّتِي لَا تَحْصَى، وَجَزِيلِ فَضَائِلِهِ الَّتِي تَعْدُ؛ أَنْ وَفَّقَنِي اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَسَهَّلَ لِي سَبِيلَهُ، وَرَزَقَنِي الصَّبْرَ فِي طَلَبِهِ، وَمَهَّدَ لِي الْمَطْيَةَ لِلرَّحْلَةِ وَتَحْصِيلِ غَوَائِلِهِ، وَسَاقَنِي جَلَّ وَعَلَا إِلَى خِلَاصَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، حِجَازِيَا كَانَ أَوْ شَامِيَا، فَرَوَّضُونِي رَحِمَ اللَّهُ الْمَيِّتَ مِنْهُمْ، وَحَفِظَ حَيْثَهُمْ، وَذَلَّلُوا طِبَائِعِي لِقَبُولِ أُصُولِ الدِّينَانَةِ، وَبَصَّرُونِي بِمَنَهِجِ السَّلَفِ فِي بَابِ الِاسْتِدْلَالِ وَالْأَحْكَامِ، وَصَدَّقَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ حِينَ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَتَاهُمُ الْعِلْمُ مِنْ قَبْلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَكَابِرِهِمْ، فَإِذَا أَتَاهُمُ الْعِلْمُ مِنْ قَبْلِ أَصَاغِرِهِمْ فَذَلِكَ حِينَ هَلَكُوا» [1] [1] أخرجَه عبد الله بن المبارك في كتاب الزهد والرقائق (برقم 764 طبعة أحمد فريد) من طريق سفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن عبد الله، ورجاله ثقات.].

قال ابن قتيبة رحمه الله: «يريد؛ لا يزال الناس بخير ما كان علماءهم المشايخ، ولم يكن علماءهم الأحداث، لأن الشيخ قد زالت عنه متعة الشباب، وحدثه، وعجلته، وسفهه، واستصحب التجربة والخبرة، فلا يدخل عليه في علمه الشبهة، ولا يغلب عليه الهوى، ولا يميل به الطمع، ولا يستزله الشيطان استزلال الحدث، ومع السن والوقار والجلالة والهيبة، والحدث قد تدخل عليه الأمور التي أمنت على الشيخ، فإذا دخلت عليه وأفتى

هلك وأهلك» (2). [(2) انظر نصيحة أهل الحديث للخطيب الغدادي (ص30.])
والحمد لله صابغ النعم أن عصمني من تلقي العلم على يد الأصاغر،
فله المنة ربي على توفيقه، وأحمده عدد خلقه وزينة عرشه ومداد كلاماته. وجزى الله
علماءنا خير الجزاء.

وأنا في مسيرة الطلب بعد ما أخذت نصيبي من الحجاز، استقرت بي الرحال بعد الشام
المحروسة في مدينة أبوظبي، وبعد أن تعرفت على أهلها شرعت في إلقاء الدروس
العلمية، ومن هذه الدروس التي كنت ألقياها على الطلاب، درس شرح صحيح البخاري
بعد صلاة المغرب كل يوم خميس بإمارة عجمان وبالتحديد بمركز مصعب بن عمر لما
كان يسير على الجادة وتحت رعاية أهل السنة الكبار ومنهم العلامة ربيع بن هادي
المدخلي، وأما الآن وكما يبلغني عن بعض الثقات فقد أصبح مسرحا للفتن، وبرثنا لدعاة
الغلو والتتبع والله المستعان، وقضية اللودري ليست على أصحاب المركز ببعيدة.
قلت: وكما هي عادتي في شرح كتب أئمة الإسلام أنني كنت أجمع الفوائد وأدونها على
طرة الكتاب، حتى اجتمعت لدي مادة لأبأس بها من الفوائد، فأردت أن أتحف بها القراء
الكرام، وأطبعها على شكل كتاب، وأسميتها بعون الله ((تعليقات الجزائري أبي عبد
الباري على صحيح البخاري))
فالله أسأل أن يوفقتني إلى الصواب، أن يقي شرحي الاضطراب، إنه ولي ذلك والقادر
عليه.

وكتبه: أبو عبد الباري عبد الحميد أحمد العربي.

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري
رحمه تعالى أمين (194-256هـ):

بسم الله الرحمن الرحيم، ((كتاب الإيمان)).

باب؛ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ وَيَزِيدُ
وَيَنْقُصُ ...

**التعليق:

أولاً:

الكتاب؛ مصدر، يقال كَتَبَ يَكْتُبُ، كِتَابَةً، وكتاباً، ومادة كتب دالة على الجمع والضم،
ومعنى ذلك: جمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للمسائل.

والباب في اللغة: الطريق إلى الشيء، واصطلاحاً: هو اسم لنوع من أنواع العلم
المقصود.

ويسمون أنواعه فصولاً، ويسمون ما يشمل عليه الفصل مسائل.

والمسائل جمع مسألة؛ وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم، ولا تكون المسألة
إلا كسبية، أي مكتسبة من دليلها من الكتاب والسنة، ولذلك لا تعد ضروريات العلم من
مسائله نحو الصلوات الخمس ونحوها.

ثانياً:

الإيمان:

تعريفه لغة كما في تهذيب اللغة للأزهري (513/15)، والصاحح للجوهري (2071/5) والقاموس المحيط للفيروز آبادي (ص1518): (مصدر آمن يؤمن، وأصلُ آمن؛ آمن بهمزتين، لينت الثانية، وهو من الأمن ضد الخوف)

قال الراغب في المفردات (ص35): (أصل الأمن طمأنينة النفس، وزوال الخوف) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الصارم المسلول (519): (فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد). وقد عُرف الإيمان في لغة العرب بعدة تعريفات؛ فقيل: هو التصديق، وقيل هو الثقة، وقيل هو الطمأنينة، وقيل هو الإقرار.

وقد اختار شيخ الإسلام في تعريف الإيمان اللغوي أنه بمعنى الإقرار، ورأى رحمه الله أنه أدلّ على المعنى من باقي التفسيرات.

فقال رحمه الله في شرح حديث جبريل (ص413): (وذلك أن لفظ الإيمان يفارق التصديق لفظاً ومعنى).

ويمكن أن نجمل الأمور التي ردّها شيخ الإسلام دعوى الترادف بين الإيمان والتصديق:

(أ): أن لفظة أمن تختلف عن لفظة صدق من جهة التعدي، حيث إن أمن لا تتعدى إلا بحرف الباء، أو اللام، كما في قوله تعالى ((فأمن له لوط)) [سورة العنكبوت] وفي قوله تعالى ((أمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون)) [سورة البقرة]. فيقال: آمن به، وأمن له، ولا يقال آمنه، بخلاف لفظة صدق؛ فإنه يصح تعديتها بنفسها فيقال: صدقه.

(ب): أنه ليس بينهما ترادف في المعنى؛ فإن الإيمان لا يستخدم إلا في الأمور التي يؤتمن فيها المخبر، مثل الأمور الغيبية، لأنه مشتق من الأمن، أما الأمور المشهودة المحسوسة فهذه لا يصح أن يقول: آمن، وإنما يقول: صدق. أما الأمور الغيبية التي لا يشترط لها الأمن فجاز أن يجيب بأمن، كما قال تعالى: ((وما أنت بمؤمن لنا لو كنا صادقين)) [سورة يوسف]. وقال تعالى: ((قالوا أئمن لك واتبعتك الأرذلون)) [سورة الشعراء]، وقال تعالى: ((وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون)) [سورة الدخان]، وقال تعالى ((فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه)) [سورة يونس]، قال ابن تيمية في تفسيرها: ((أقر له)).

(ت): أن لفظة الإيمان في اللغة لا تقابل بالتكذيب، بخلاف التصديق، فيقال صدق وعكسه كذب، ولا يقال: أنت مؤمن له أو مكذب له، بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر، فيقال هو مؤمن أو كافر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك ولا أوافقك لكان كفره أعظم.

(ث): أن الإيمان في اللغة مشتق من الأمن الذي ضد الخوف، فأمن أي صار داخلا في الأمن، فهو متضمن مع التصديق معنى الائتمان والأمانة كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق، ولهذا قال إخوة يوسف لأبيهم: ((وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين))، أي لاتقر بخبرنا، ولا تثق به، ولا تظمن إليه ولو كنا صادقين، لأنهم لم يكونوا عنده ممن يؤتمن على ذلك، فلو صدقوا لم يأمن لهم، أما التصديق فلا يتضمن شيئا من ذلك.

قلت: وأما لفظ الإقرار فإنه يتضمن الالتزام، ثم إنه يكون على وجهين:

-أحدهما: الإخبار؛ وهو من هذا الوجه كلفظ التصديق والشهادة، ونحوهما، وهذا هو الإقرار الذي يذكره الفقهاء في كتاب الإقرار.

-الثاني: الإنشاء والالتزام؛ كما في قوله تعالى: ((قال ءأقررتم وأخذتم على ذلك إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين))، وليس هنا بمعنى الخبر المجرد، فإنه سبحانه قال: ((وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما ءاتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال ءأقررتم وأخذتم على ذلك إصري)) [سورة آل عمران].

فهذا التزام للإيمان، ونصر للرسول صلى الله عليه وسلم.

ومن خلال النظر في نصوص الكتاب والسنة للفظ الإيمان بان أنه؛ إخبار، وإنشاء، والتزام، بخلاف التصديق المجرد.

الخلاصة:

ولذا؛ فالإيمان لغة هو الإقرار، لأن التصديق إنما يطابق الخبر فقط.

وأما الإقرار فيطابق الخبر والأمر، لأن أقر وأمن متقاربان، فالإيمان دخول في الأمن، والإقرار دخول في القرار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو؛ التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد.))

قلت: الإقرار يتضمن أمرين:

1- اعتقاد القلب: وهو تصديقه بالأخبار.

2- عمل القلب: وهو إذعانه وانقياده للأوامر.

** تعريفه شرعا:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله في الواسطية: ((ومن أصول الفرقة الناجية أن الدينَ والإيمانَ: قولٌ وعملٌ؛ قولُ القلبِ واللِّسانِ، وعملُ القلبِ واللِّسانِ والجوارح.))

أولا: قول القلب: وهو تصديقه وإيقانه، قال تعالى: ((والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون)) [سورة الزمر].

ثانيا: قول اللسان: وهو النطق بالشهادتين.

ثالثا: عمل القلب: وهو النية والإخلاص، والمحبة، والانقياد، والتوكل، ولوازم ذلك وتوابعه.

رابعا: عمل اللسان: وهو العمل الذي لا يؤدي إلا به، كتلاوة القرآن، وسائر الأذكار. خامسا: عمل الجوارح: وهو العمل الذي لا يؤدي إلا بها مثل الصلاة والحج والصوم والزكاة والجهاد في سبيل الله.

قال الإمام الأجرى رحمه الله في الشريعة: (اعلموا رحمنا الله وإياكم أنّ الذي عليه علماء المسلمين؛ أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقا، ولا تجزئ معرفة القلب ونطق اللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمنا، دلّ على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين.))

**** مسألة: الخلاف في مسمى الإيمان.**

على العموم يا طلبة العلم فالناس فيه فريقان.

-الفريق الأول: الذين يجعلون الأعمال من مسمى الإيمان.

-الفريق الثاني: الذين يخرجون الأعمال من مسمى الإيمان.

فالفريق الأول يمثله أهل السنة والجماعة على الصواب، ومعهم على التفصيل الخوارج والمعتزلة.

والفريق الثاني: وهم المرجئة من الجهمية، والكرامية، والأشعرية، والماتريدية، ومرجئة الفقهاء.

**** توضيح لا بد منه للطلاب:**

فالخوارج والمعتزلة وإن وافقوا أهل السنة والجماعة في إدخال الأعمال في مسمى الإيمان إلا أنهم خالفوهم في حكم مرتكب الكبيرة، حيث كفرته الخوارج، وحكمت عليه المعتزلة بأنه في منزلة بين منزلتين، مع اتفاق الخوارج والمعتزلة على خلوده في النار. والفرق بين أهل السنة والجماعة وبين الخوارج ومن شايعهم في مرتكب الكبيرة، أن الخوارج وأذئابهم سلبوه مطلق الإيمان، وأما أهل السنة والجماعة فلم يسبوه سوى الإيمان المطلق.

**** قاعدة مهمة جدا لطالب العلم:**

أصل مقالة الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة في الإيمان؛ سواء كانوا من القائلين بأن الأعمال من الإيمان، أو الذين ينفون الأعمال عن الإيمان، يقوم على شبهتين:

-الشبهة الأولى: اعتقادهم أن الإيمان كل لا يتجزأ، إما أن يوجد كله، وإما أن يذهب كله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله عن هذه الشبهة: أنهم جعلوا الإيمان شيئا واحدا، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب

بعضه وبقاء بعضه) شرح حديث جبريل (ص383).

الشبهة الثانية: أنه لا يجتمع في الإنسان كفر وإيمان.

يقول شيخ الإسلام يا طلبة العلم في شرح حديث جبريل (ص385): (ومن العجب أن الأصل الذي أوقعهم في هذا، اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر، واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين).

وهذا الأصل الفاسد هو الذي بنى عليه أهل البدع أقوالهم في الإيما، والله المستعان.
**المهم :

-إن الخوارج والمعتزلة خالفوا أهل السنة والجماعة في ((الاسم)) ((و((الحكم))، انطلاقاً من هذا الأصل الفاسد، فنزعوا عن صاحب الكبيرة اسم الإيمان، وكفرته الخوارج، وجعلته المعتزلة في منزلة بين منزلتين.

وأما في الحكم: فقد حكمت عليه كلا الطائفتين بالخلود في النار.

-وأما المرجئة فقد خالفوا أهل السنة والجماعة في ((الاسم)) لا في الحكم انطلاقاً من الشبهتين السابقتين، حيث يجعلون المرء مؤمناً ولو لم يعمل شيئاً قط، فهم قد نازعوا في اسم الإيمان ومن يستحقه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعات كلها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان فذهب سائرهم، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان، وقالت المرجئة والجهمية: ليس الإيمان إلا شيئاً واحداً، لا يتبعض، إما مجرد تصديق القلب كقول الجهمية، أو تصديق القلب واللسان كقول المرجئة، قالوا: لأننا إذا أدخلنا فيه الأعمال صارت جزءاً منه، فإذا ذهب ذهب بعضه، فيلزم إخراج ذي الكبيرة من الإيمان، وهو قول المعتزلة والخوارج) [شرح حديث

جبريل].

** إذا المرجئة فروا من أصل المعتزلة والخوارج الفاسد، وهو أن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، فوقعوا في أصل فاسد آخر وهو إخراج الأعمال من مسمى الإيمان حتى لا يوافقوا الخوارج، وكما يقولون: فروا من الميزاب فجاءوا تحت المطر.

ويقول ابن تيمية رحمه الله في كتاب الإيمان: ((وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب

بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان،

فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله، لم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج

والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل

الحديث!!، قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحب الإيمان شيء فيخلد في النار،

وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم، لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من

الإيمان، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر

والفاجر).

* * * تنبيه للطلاب الأعزاء اقتضته الأحداث الجارية:

احذروا يا طلبة العلم أن تحاربوا بدعة قبيحة بالعقل المجرد والذوق الكاشف فتقعوا في بدعة أخرى، هي أشنع منها وأغرب، كما حدث للمرجئة، وهذا ما حدث لبعض الغلاة حين أرادوا أن يحاربوا التمييع الذي نعق به وأصل له بعض الدعاة كعدنان عرعور وأبي الحسن المأربي هداهما الله، ومن كان على وتيرتهم انطلاقا الحماسة على الدين ومن الغيرة على أصوله المتينة، بلا علم ولا حلم، ولا مشاورة لعلماء السنة الأخيار؛ فوقعوا في الغلو الخانق، فأضحوا يبدعون كل من خالفهم في مسألة ولو فرعية، ويرمونهم بأقبح التهم وأبشع الجرائم، كما هو ملاحظ على شبكة الأثري العائرة، وكما تبجح به المهلوس فاروق ابن إسماعيل الغيثي الإماراتي.

* * * ما هو سبب هلاك المرجئة والطوائف الضالة في باب الإيمان، وباقي أبواب الشريعة؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل [الإيمان] عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغاة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، ولهذا نجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغاة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون لا على سنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغاة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب واللغاة... وإذا تدبرت حججهم وجدت دعوى لا يقوم عليها دليل) [كتاب الإيمان 98].

وهكذا شأن أهل البدع، ما وقعوا في حماة البدع إلا بتركهم لبعض السنن التي يجب التصديق والعمل بها، ولا تجد صاحب بدعة إلا وهو تارك شيئا من السنة، كما قال تعالى: ((فانسوا حضا مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء))، وبتركهم لفهم السلف لنصوص الكتاب والسنة كما قال تعالى: ((ويتبع غير سبيل المؤمنين))، قال شيخ الإسلام رحمه الله في المجموع فما أذكر (173/7): (قال العلماء: من لم يكن متبعا سبيلهم كان متبعا غير سبيلهم، فاستدلوا بذلك على أن اتباع سبيلهم واجب، فليس لأحد أن يخرج عما أجمعوا عليه).

* * * ومن تأمل في طرح كتاب شبكة الأثري في باب نقد المخالف يجد أنها دعوى لا يقوم عليها دليل، وأزيد ولا تعليل، بل هي تأتأة ليس من ورائها طحين! * * * فائدة:

قبل أن يناظر محق مبطلا، فعليه أولا أن يعرف أصوله التي بنى عليها قوله أو معتقده، لهذا فعلماء السلف الصالح رضوان الله عليهم قد أدركوا شبهات المخالفين في باب الإيمان، وعرفوا أصولهم الفاسدة، ومن أجل ذلك كانت مناظراتهم مع المرجئة، وباقي

الطوائف تنصب تماما على تحطيم أصولهم الفاسدة، وكشف باطلها.

وقد ذكر شيخ الإسلام وبحق ابن تيمية الحراني رحمه الله (في كتاب الإيمان 308) أن الإمام أحمد رحمه الله قد بعث بجواب إلى أبي عبد الرحيم الجوزجاني في خراسان يتضمن ردودا على المرجئة، ومن هذه الردود التي بعثها الإمام أحمد:

(وأما من زعم أن الإيمان الإقرار، فما يقول في المعرفة؟ هل يحتاج إلى معرفة مع الإقرار؟ وهل يحتاج أن يكون مصدقا بما عرف؟ فإن زعم أنه يحتاج إلى معرفة مع الإقرار، فقد زعم أنه من شيئين، وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقرا ومصدقا بما عرف، فهو من ثلاثة أشياء، وإن جحد وقال: لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق، فقد قال قولا عظيما ولا أحسب أحدا يدفع المعرفة والتصديق، وكذلك العمل مع هذه الأشياء). وينقل كذلك شيخ الإسلام كلام الإمام أبي ثور رحمه الله في تحطيم أصل المرجئة الفاسد.

(فأما الطائفة التي ذهبت إلى أن العمل ليس من الإيمان فيقال لهم: ماذا أراد الله من العباد إذ قال لهم): أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) الإقرار بذلك، أو الإقرار والعمل؟ فإن قالت: إن الله أراد الإقرار ولم يرد العمل، فقد كفرت، وإن قالت: أراد منهم الإقرار والعمل، قيل: فإذا أراد منهم جميعا، لم زعمتم أنه يكون مؤمنا بأحدهما دون الآخر، وقد أرادهما جميعا؟ أرايتم لو أن رجلا قال: أعمل جميع ما أمر الله به ولا أقر به، أيكون مؤمنا؟ فإن قالوا: لا، قيل لهم: فإن قال أقر بجميع ما أمر الله به، ولا أعمل به، أيكون مؤمنا؟ فإن قالوا: نعم، قيل ما الفرق؟ فقد زعمتم أن الله أراد منهم الأمرين جميعا، فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمنا إذا ترك الآخر، جاز أن يكون بالآخر إذا عمل به ولم يقر (مؤمنا).

والأثر في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (931/4 برقم 1590)، وشيخ الإسلام ذكره مختصرا، وفي شرح الأصول مطولا، وفيه أن الإيمان على المتفق عليه يتركب من ثلاثة أشياء، تصديق، وإقرار وعمل، إبطالا لأصل من قال: إنه شيء واحد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عقب قول الإمامين: (قلت: أحمد، وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة، وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه، فلا يكون إلا شيئا واحدا، فلا يكون ذا عدد اثنين أو ثلاثة، فإنه إذا كان له عدد أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه،.. فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل على أنه ليس شيئا واحدا).

وكتبه أبو عبد الباري عبد الحميد أحمد العربي
الجزائري